أثر الديمقراطية على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٠) دراسة قياسية باستخدام (*Panel Data*)

إعداد

د. محمد أحمد محمد مطر

مدرس الاقتصاد

كلية التجارة، جامعة المنصورة

prof_mater2006@mans.edu.eg

د. مروة سمير محمد حجازي

مدرس الاقتصاد

كلية التجارة، جامعة المنصورة

marwahegazy@mans.edu.eg

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثالث - العدد الثاني – الجزء الرابع - يوليو ٢٠٢٢

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

مطر، محمد أحمد محمد؛ **حجازي**، مروة سمير محمد (٢٠٢٢). أثر الديمقراطية على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٠) دراسة قياسية باستخدام (Panel Data). **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(١)٤، ٧٥٧-٧٨٤.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

أثر الديمقراطية على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٠) دراسة قياسية باستخدام (Panel Data)

د. محمد أحمد محمد مطر؛ د. مروة محمود حجازي

الملخص:

تعد العلاقة بين مستوى التقدم الاقتصادي والديمقراطية، من العلاقات المتشابكة المثيرة للاهتمام كونها علاقة تبادلية، فالانتعاش الاقتصادي لبلد ما يساعد على استقرار النظام السياسي فيه ودعم التحول الديمقراطي. ومن ناحية أخرى، يعد النظام السياسي أحد العوامل المساعدة على الانتعاش الاقتصادي، الا انه يلاحظ أن هناك تباين في الآراء حول أثر الديمقراطية على النمو الاقتصادي. ومن ثم، تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر الديمقراطية على النمو الاقتصادي لعينة تتكون من ٩ دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (**MENA**) خلال الفتَّرة من ٢٠٠٦ ـ ٢٠٢٠، باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة (**Fixed effects model**) للبيانات المقطعية (**panel data**) وتشير نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي سلبي للديموقراطية على النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) في الدول محل الدراسة، وهو ما يشير الى أنه من مصلحة تلك الدول الاهتمام بتحقيق مستويات أفضل للنمو الاقتصادي من خلال اعتماد سياسات اقتصادية سليمة بدل السعي وراء تحقيق مبادئ الديمقراطية التي قد تؤخر عملية النمو.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية، النمو الاقتصادي، التأثيرات الثابتة.

١) المقدمة:

شهدت العلاقة بين الديمقراطية[١] والنمو الاقتصادي زيادة كبيرة في الاهتمام في الآونة الأخيرة. فعلى مدى العقدين الماضيين، سعى العديد من الباحثين إلى تأكيد الفرضيات التي تعبر عن العلاقات المنهجية بين خصائص الأنظمة السياسية وأنماط التنمية الوطنية. وانقسم الباحثون فيما يتعلق بالعلاقة المتبادلة بين المتغيرين (الديمقراطية والنمو الاقتصادي) من حيث أيهما يؤثر في الآخر. وأخذ هذا الانقسام شكل تيارات فكرية متعددة، أهمها ما يطلق عليهم تيار التحديث في الفكر الغربي أمثال (**Rasmussen, O'Donnell, Lipest, Hagen**) وغيرهم ممن تبنوا هذا التيار، حيث يرى رواد هذا التيار انه ليس هناك علاقة ضرورية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي (يسمى باتجاه عدم التأثير)، حيث يرى هذا الاتجاه أن الديمقراطية ليس لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي يعزي أساسا إلى عوامل الإنتاج الاقتصادي، وإن كان هناك علاقة فهي في اتجاه أن النمو الاقتصادي هي الذي يؤدى إلى الديمقراطية, فالنمو الاقتصادي يمكن أن يتم في إطار نظام سياسي تسلطي أو ديمقراطي، لكن بمجرد أن يحقق النظام السياسي نمواً اقتصاديا يتميز بقواه الذاتية، فإنه يكون قد كوَن الأساس الاقتصادي الذي يمكنه من مد نطاق المشاركة السياسية تدريجيا إلى فئات اجتماعية أوسع. وبمجرد الوصول إلى هذه المرحلة تنشأ الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من اللامركزية والديمقراطية لضمان استمرار عملية التنمية. أي أن ظهور الديمقراطية هو سبب داخلي لعملية التطور الاجتماعي والاقتصادي، فعندما تصل الأنظمة غير الديمقراطية لمستوى معين أو حد أقصى من التطور الاقتصادي والنضج الاجتماعي، فهي ستصبح حتماً ديمقراطية. فالمتغير الاقتصادي هو الأهم وأن المتغير السياسي هو الأقل أهمية، وأن نقطة البدء في هذه العملية لا يمكن أن تكون سوى النمو الاقتصادي وهو ما يمكن ان يتحقق وفقاً لنموذج معين بما يحقق في النهاية التنمية السياسية.

[١] على الرغم من عدم وجود تعريف واحد للديمقراطية، يوجد إجماع مطلق عليه، يمكن تعريف الديمقراطية من منظور عام على أنها الحكم الذاتي للمجتمع، كما تعرف الديمقراطية وفقا ل (Rivera-Batiz ,2002) ". تمتد إلى ما إذا كانت الدولة لديها ضوابط وتوازنات على السلطات التنفيذية والعمليات الدستورية والضمانات، وحرية الصحافة وغياب الرقابة، وهياكل قضائية وقانونية واضحة وفعالة، والشفافية والانفتاح ودور المواطنين في صنع السياسات ".

بينما يشير التيار الثاني الى أن هناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، وأن هذه العلاقة في اتجاه تأثر النمو الاقتصادي إلى حد بعيد بالإطار السياسي. فمن الصعب أن يحقق النمو الاقتصادي القائم على القطاع الخاص واقتصاد السوق أهدافه دون أن يكون النظام السياسي ركنا أساسيا فيها. وبشكل أكثر تحديدًا، يرى رواد هذا التيار ان النظام السياسي يلعب دورا هاما فيما يتعلق بوتيرة وشكل النمو الاقتصادي، وفيما يتعلق بتوزيع المنافع الاقتصادية والاجتماعية. وتجدر الإشارة هنا أنه لا يوجد إجماع حول تأثير الديمقراطية على النمو الاقتصادي. وهو ما دفع الباحثين الى زيادة الاهتمام بالعلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل تناقض النتائج بين الدراسات المختلفة. فبينما وجدت بعض الدراسات أن الديمقراطية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على سبيل المثال (. **Acemoglu et al., 2019; Grundler & Krieger, 2016; Madsen et al., 2015**)، تشير دراسات أخرى إلى وجود علاقة سلبية (على سبيل المثال(**Przeworski, 2000; Gerring et al., 2005**).أو عدم وجود علاقة على الإطلاق مثل (**Baum & Lake, 2003; Murtin & Wacziarg, 2014**).

ونظرًا لأن معظمنا يرغب في ملاحظة التقدم المتزامن بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، وذلك بين مؤيد للديموقراطية بمدى قدرتها على تسريع عجلة النمو الاقتصادي وبين معارض لهذا المبدأ، فحسب اعتقادهم ان عملية النمو الاقتصادي بحاجة الى التدخل الفعال للدولة وهو ما لا يتوافق مع النمط السياسي الديمقراطي، لا سيما في سياق المجتمعات النامية. ومن ثم تستهدف هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي: ما هو أثر الديمقراطية على النمو الاقتصادي وبيان ما إذا كانت عامل محفز أم مكبح للنمو الاقتصادي؟ او بصيغة أخرى هل يمكن للديمقراطية السياسية ان تتسبب في دفع النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة؟

٢) أثر الديمقراطية على النمو الاقتصادي في الادبيات الاقتصادية:

انقسم الباحثون فيما يتعلق بأثر الديمقراطية على النمو الاقتصادي حيث لم يتم التوصل إلى استنتاجات محددة بشأن تأثير الديمقراطية على النمو الاقتصادي، حيث تشير نتائج البحث الكمي عبر الدول الى وجود نتائج متضاربة، لا سيما في سياق المجتمعات النامية (خاصة فيما يتعلق بأزمات الحكم والإدارة الاقتصادية كما قدمها، على سبيل المثال، (**Thurow, 1980**). ولتوضيح هذا التضارب، طرح (**Sirowy, Inkeles, 1990**) ثلاث وجهات نظر رئيسية لأثر الديمقراطية على

النمو الاقتصـادي تتمثل في "التصـارع" و "التوافق" و "المتشـكك". أولاً، يشـير منظور التصـارع إلى أن الديمقراطية تمثل عقبة كبيرة أمام النمو الاقتصـادي حيث تتمثل رؤية هذا المنظور في ان التوسـع الاقتصـادي، يسـتلزم وجود سـياسـات تمنع الزيـادة المفرطـة في الأجور الحقيقيـة وتعزيز تراكم رأس المـال الوطني والأجنبي. وبالتالي في حال عدم تبنى هذه السـياسـات، فإن النمو السـريع للتصـنيع يميل إلى التـأخير. وهذا بـدوره يبطئ عمليـة النمو الاقتصـــادي. فضـــلا عن انـه ُينظر إلى الحكومات الديمقراطية على أنها تسـتهدف حشـد الأصـوات وهم أكثر اهتماما بشـأن تنفيذ سـياسـات قصـيرة المدى مثل سـياسـات الرفاهية على حسـاب التراكم. وبالتالي فإن للديمقراطية تأثير سلبي على النمو الاقتصـادي وهو ما توصـلت اليه الدراسـات التالية ((, **De Haan and Siermann** *(1996)*, **Perotti** *(1996)*, **Tavares and Wacziarg** *(2001)*, **Drury et al**. *(2006)*, **Doucouliagos and Ulubaşoğlu** *((2008)*, **Haggard and Tiede** *(2011*),).

كما يعتقد أنصـار هذا الاتجاه أن أنظمة الحكم الاسـتبدادي قادرة على صـنع النمو الاقتصـادي وتحقيقه من خلال التضـحية بالاسـتهلاك الحالي من أجل جذب الاسـتثمارات وبالتالي تكون هذه الأنظمة أفضـل فيما يتعلق بجمع المدخرات (**Olson,1982 & Hewlett, 1979**). فضـلا عن قدرتها على ضـبط الاسـتهلاك اللازم لتعظيم معدل النمو في الاقتصـاد النامي، فلكي تتوسـع الدول النامية اقتصـاديًا بنجاح، تحتاج تلك الدول إلى تبني سياسات تقلل من الأجور الحقيقية للطبقات العاملة وتحابي رأس المال الوطني والأجنبي، وأن الحكومات الديمقراطية قد تقع ضـحية للمطالبات العديدة بالحصـول على حصـص من الموارد الوطنية؛ ومن ثم فإنهم ينشـغلون بقضـايا التوزيع (توسـيع المنافع الحكومية وسـياسـات الرفاهية) بدلاً من التراكم. والنتيجة هي أن تخصـيص الدخل القومي من المرجح أن يكون متحيزًا نحو الاسـتهلاك وبعيدًا عن الادخـار (**Nelson 1998**). على النقيض من ذلك، يمكن للأنظمة الأكثر سـلطوية، بسـبب عدم وجود آلية سـياسـية يمكن من خلالها المطالبة بالمساءلة وبسبب حريتها النسبية في التصرف بشكل قسري، أن تنتهج سياسات تفيد أقلية على حسـاب الأغلبية، وبالتالي تعزز تراكم رأس المال، مثل هذه الأنظمة غير مقيـدة نسـبيًـا في قـدرتهـا على الضـغط على بعض الفئـات من أجـل تمويـل التصـنيع(**Hewlett,1979**). وبنفس الطريقـة أشـار كلاً من (**Persson, 2003**

Tabellini&) إلى أن زيادة عدم المساواة في ظل الديمقراطية قد تؤدي إلى فرض ضرائب لإعادة توزيع الدخل والتي قد تحول دون تحقيق النمو. وبالتالي، تكون أنظمة الحكم المستبد هي الحل الأفضل لدعم النمو الاقتصادي وتعزيزه. كما طرح (**Cheung,1998**) حجة أخرى لتأثير الديمقراطية السلبي على النمو الاقتصادي مفادها أن الفساد من المرجح أن يزدهر في ظل الديمقراطية أكثر من الديكتاتورية، ففي النظام الاستبدادي، "يريد الديكتاتوريين الحفاظ على سيطرتهم على السلطة، والفساد هو أحد الأشياء التي من المرجح أن تدمر هذا.

وعلى النقيض من ذلك، يرى منظور التوافق ان الديمقراطية بمثابة استدامة التخصيص العادل للموارد والسلطة، والحد من النزاعات التوزيعية، ودعم الحريات المدنية الأساسية والحقوق السياسية. وهي مناسبة لخلق الظروف الاجتماعية - السياسية -الاقتصادية الضرورية المواتية للنمو الاقتصادي. ومن ثم، فالمتوقع أن يكون تأثير الديمقراطية على النمو الاقتصادي إيجابيًا وهو ما توصلت اليه دراسة كلا من (**Feng ,1997 , Dollar and Kraay ,2003 , Ray ,2011 , Başar and Yıldız, 2012, Jaunky , 2013 , Acemoğlu et al ,2014**).

حيث أكدت دراسة (*Olson,1993*) على أن الديمقراطية هي أفضل وسيلة لحماية الملكيات والحقوق، بالإضافة إلى قدرتها على إدارة الإصلاح الاقتصادي وتدعيمه بشكل أفضل. كما أن وجود حكومة ديمقراطية في الدول النامية هي الطريقة الأنسب لتحقيق النمو الاقتصادي، فالقدرة على اداء وممارسة الحريات المدنية الأساسية والحقوق السياسية تولد الظروف المجتمعية الأكثر ملاءمة لتحقيق النمو الاقتصادي **(Sirowy and Inkeles, 1990)**. كما أشار **(Batiz-Rivera,2002)** في دراسته عن علاقة الديمقراطية بالحوكمة والنمو الاقتصادي إلى وجود علاقة طردية قوية في الأجل الطويل بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على جودة الأداء الحكومي، حيث ان النظام الديمقراطي يؤدى إلى زيادة جودة الأداء الحكومي مما يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي وهو ما يعني أن جودة الأداء الحكومي لا تتأتى إلا من خلال تفعيل الديمقراطية.

كما أظهرت دراسة لـ (**Tavares & Wacziarg,2001**) ان الديمقراطية تلعب دورا إيجابيا في تعزيز النمو من خلال تحسين تراكم رأس المال البشري، إلا أنه أشار الى ان تأثير الديمقراطية يكون أقل في تقليل التفاوت في الدخل.

وأخيرًا، تتمثل رؤية المنظور المتشكك، في عدم وجود علاقة منهجية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي (**Rodrik & Wacziarg, 2005**). حيث تلعب عوامل اخرى مثل فعالية السياسات الحكومية، والنضج المؤسسي، والتنسيق بين الجهات الحكومية، وما إلى ذلك، دورًا أكثر أهمية في الأداء الاقتصادي من وجود الديمقراطية أو غيابها (**Heo 2015**). فقد رفض (**O,Donnell,2001**) وجود أى علاقة تربط بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي والديمقراطية يسيران جنباً إلى جنب في ظل توافر ظروف معينة، وأن ما يهم حقاً هو فعالية السياسات المطبقة واستقرار النظام، وليس نوعه (**Clague et al.,1996, comeau,2003**). كما توصل (**Barro,1996**)، إلى أن تأسيس علاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي تعد انعكاساً للعلاقة بين الديمقراطية والمحددات الأخرى المؤثرة على مستوى الأداء الاقتصادي بوجه عام مثل رأس المال البشرى.

وعلى مستوى الدراسات التجريبية على مستوى الدول، فقد توصلت دراسة (**Dick ,1974**) فيما يتعلق بأثر الديمقراطية والاستبداد والبيروقراطية على النمو في ٥٩ دولة نامية خلال الفترة من ١٩٥٩-١٩٦٨ إلى نتيجة مفادها أن الديمقراطية لها تأثير إيجابي على النمو. كما خلص (**Kormendi and Meguire ,1985**) إلى أن الديمقراطية تسببت في زيادة معدل النمو الاقتصادي في ٤٧ دولة خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٧٧. كما أظهرت دراسة (**Grier and Tullock (1989**) التأثير المختلف للديمقراطية على النمو في ٥٩ دولة خلال الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٨٠، أظهروا أن تأثير الديمقراطية على النمو كان أكثر وضوحًا في إفريقيا ولم يكن لاختلاف وتباين النظام السياسي أي تأثير على النمو في أمريكا اللاتينية.

كما توصل (**Rodrik,1999**) إلى أن مؤشر الديمقراطية (الحرية السياسية) ضمن متغيرات أخرى عديدة يحدث تأثيراً موجباً ومعنوياً على مستوى دخل الفرد كنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الدول الأكثر ديمقراطية، وأن هذا التأثير ضعيف وغير معنوي في الدول غير الديمقراطية.

أما (**Shen,2002**) فقد توصل من دراسته عن العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. اعتمادا على منهجية قياس الأثر قبل وبعد إلى أن التحسن في مستوى النمو يحدث بعد التحول إلى الديمقراطية. علاوةً على أن النمو الاقتصادي في ظل الديمقراطية يكون مستقراً بدرجة أكبر عنه في ظل النظم غير الديمقراطية. وقد بنى

دراسته على بيانات من ٤٠ دولة، وخلال ٤٠ سنة قبل وبعد أن تصبح دولاً ديمقراطية وشبه ديمقراطية.

وعلى النقيض قدمت مجموعة ما يسمى "الديكتاتوريات التنموية" في شرق آسيا دليلاً حجة عن أهمية النظام السلطوي، عندما يتعلق الأمر بالتطور المتأخر. عزا عدد من العلماء نجاحهم الملحوظ إلى استقلالية صانعي القرار داخل جهاز الدولة، الذين يمكن أن يقاوموا مطالبات الرأي العام لأنهم لم يكونوا مضطرين لمواجهة الناخبين، ونتيجة لذلك اتخذوا قرارات سياسية صارمة أدت إلى تحقيق النمو الاقتصادي (**Woo-Cumings 1999; Haggard 2005**). تُستخدم حجج مماثلة اليوم لشرح النتائج الاقتصادية الإيجابية للدول الاستبدادية في إفريقيا، مثل رواندا أو إثيوبيا (**Kelsall and Booth, 2013**) باختصار، فإن القدرة الأكثر ترجيحًا على تعزيز استقلالية الدولة قد تشكل ميزة سلطوية ثالثة ذات صلة.

وبالتالي، بشكل عام، تقدم هذه الدراسات صورة مختلطة ومربكة للغاية فيما يتعلق بتأثير الديمقراطية على النمو الاقتصادي. وهو ما يشير الى أهمية الدراسة الحالية في محاولة التعرف على أثر الديمقراطية على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة، ومن ثم تحديد النظام السياسي الأنسب لحالة تلك الدول بما يمكنها من دفع النمو الاقتصادي.

٣) وضع الديمقراطية في الدول العربية:

على الرغم من أن مصطلحي "الحرية" و "الديمقراطية" غالبًا ما يتم استخدامهما بالتبادل، إلا أنهما ليسا مترادفين، حيث ينظر الى الديمقراطية على أنها مجموعة من الممارسات والمبادئ التي تضفي الطابع المؤسسي على الحرية، وبالتالي تحميها في نهاية المطاف. ويتفق معظم المراقبين اليوم على أن السمات الأساسية للديمقراطية، على الأقل، تشمل الحكومة القائمة على حكم الأغلبية وموافقة المحكومين، وجود انتخابات حرة ونزيهة؛ حماية حقوق الأقليات؛ واحترام حقوق الإنسان الأساسية والتعددية السياسية.

وتقاس الديمقراطية باستخدام العديد من المؤشرات وتتمثل اهم هذه المؤشرات في (**Polity Index, Vanhannen Index, Freedom House** *Index,* **Economist Intelligence Unit index**). وتستند مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية إلى العديد من المؤشرات الفرعية التي تقيس توجهات التنمية الديمقراطية على مستوي العالم. حيث يقدم مؤشر الديمقراطية التابع ((**EIU)Economist Intelligence Unit**) بيانا عن حالة الديمقراطية في ١٦٥ دولة مستقلة. يستند هذا

المؤشر الى ٦٠ مؤشر مجمعين في (٥) فئات رئيسية محددة مترابطة وتشكل كلًا مفاهيميًا متماسكًا: العملية الانتخابية والتعددية، وعمل الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية، والحريات المدنية (شكل رقم ١). وبناءً على نتائج هذه المؤشرات ضمن هذه الفئات، يتم تصنيف كل بلد كواحد من أربعة أنواع من الأنظمة: "الديمقراطية الكاملة"، "الديمقراطية الناقصة"، "النظام الهجين" أو "النظام الاستبدادي".

ويتضح من تطور مؤشر(**EIU**) للديمقراطية، ان حوالي نصف (٤٩,٤٪) سكان العالم فقط يعيشون في ديمقراطية من نوع ما، حيث يعيش حوالي (٨,٤٪) في "ديمقراطية كاملة"؛ ارتفع هذا المستوى من ٥,٧٪ في عام ٢٠١٩. بينما يعيش أكثر من ثلث سكان العالم في ظل حكم استبدادي، وتوجد نسبة كبيرة منهم في الصين.

شكل رقم (١) تطور الديمقراطية وفقا للفئة خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢٠)

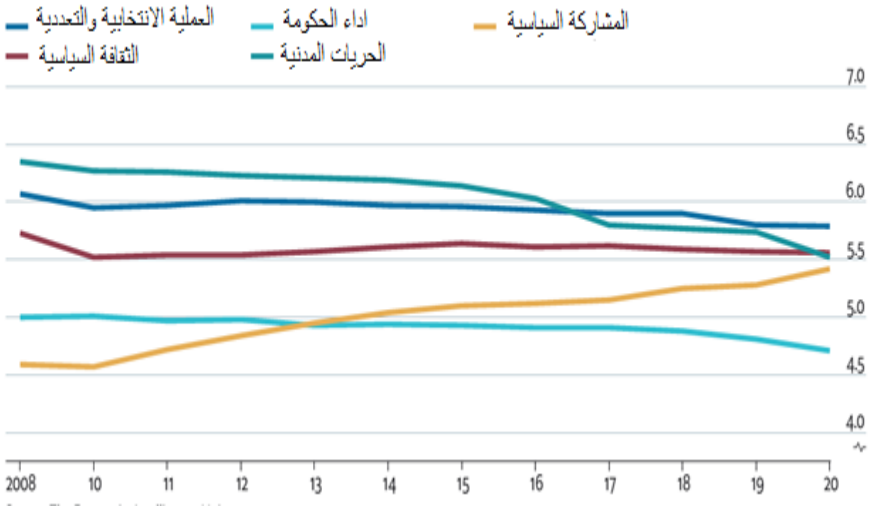

Source: The Economist Intelligence Unit, Democracy Index 2020

وفقا لتقرير الديمقراطية لعام ٢٠٢٠، ارتفع عدد "الديمقراطيات الكاملة" إلى ٢٣ في عام ٢٠٢٠، بعد أن كان ٢٢ في عام ٢٠١٩. وانخفض عدد "الديمقراطيات الناقصة" بمقدار اثنين، إلى ٥٢. ومن بين ٩٢ دولة، هناك ٥٧ دولة "أنظمة استبدادية"، ارتفاعًا من ٥٤ في عام ٢٠١٩، و٣٥ تم تصنيفها على أنها "أنظمة هجينة"، انخفاضًا من ٣٧ في عام ٢٠١٩.

كان التدهور في النتيجة العالمية في عام ٢٠٢٠ مدفوعًا بانخفاض متوسط النقاط الإقليمية في كل مكان في العالم، وبشكل خاص في المناطق التي يسيطر عليها "النظام الاستبدادي" في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تراجعت درجاتهم بمقدار ٠,١٠ و٠,٠٩ على التوالي بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠. وسجلت كل من أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية انخفاضًا في متوسط درجاتهما الإقليمية البالغ ٠,٠٦. وانخفضت النتيجة الخاصة بآسيا وأستراليا، المنطقة التي حققت أكبر تقدم ديمقراطي خلال حياة مؤشر الديمقراطية، بمقدار ٠,٠٥. انخفض متوسط درجات أمريكا اللاتينية بمقدار ٠,٠٤ في عام ٢٠٢٠، مسجلاً بذلك السنة الثانية على التوالي من الانحدار للمنطقة. انخفض متوسط النقاط لأمريكا الشمالية بنسبة ٠,٠١ فقط، ولكن التراجع الأكبر البالغ ٠,٠٤ في النتيجة الأمريكية يحجبه التحسن في نتيجة كندا (شكل رقم ٢).

شكل رقم (٢) الوضع الديمقراطي للعالم وفقا للمناطق

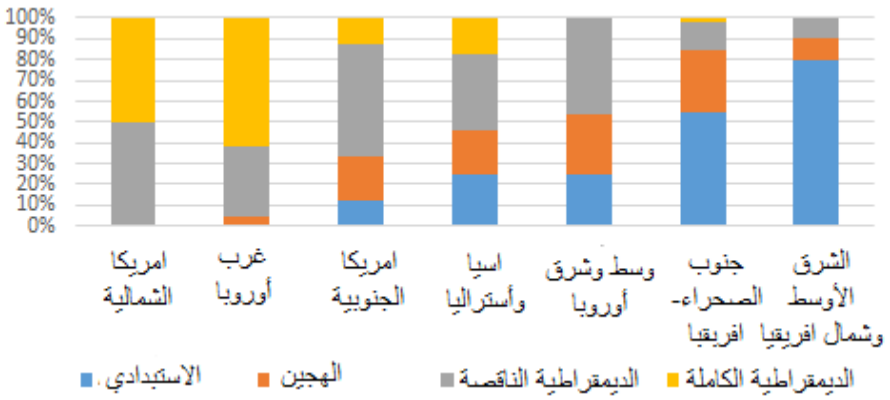

المصدر: اعداد الباحث، بناءا على بيانات (*The Economist Intelligence Unit*) .

وعلى مستوى الدول العربية، تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (*MENA*) هي الأدنى مرتبة من بين جميع المناطق التي يغطيها مؤشر الديمقراطية، حيث انخفض المتوسط الإقليمي من ٣,٥٣ إلى ٣,٤٤، مع تراجع درجات ١٩ من أصل ٢٠ دولة نتيجة القيود المفروضة على الحريات المدنية. كان هناك انخفاض في جميع أنحاء المنطقة في فئة الحريات المدنية نتيجة لتأثير القيود المفروضة على الحريات الشخصية، مثل حرية التنقل، فضلا عن الظروف الجيوسياسية الصعبة والركود الاقتصادي والفساد وزيادة الاستقطاب داخل الأنظمة السياسية (شكل رقم ٣).

شكل رقم (٣) مؤشرات الديمقراطية في دول الشرق الأوسط وعالميا وفقا للفئة

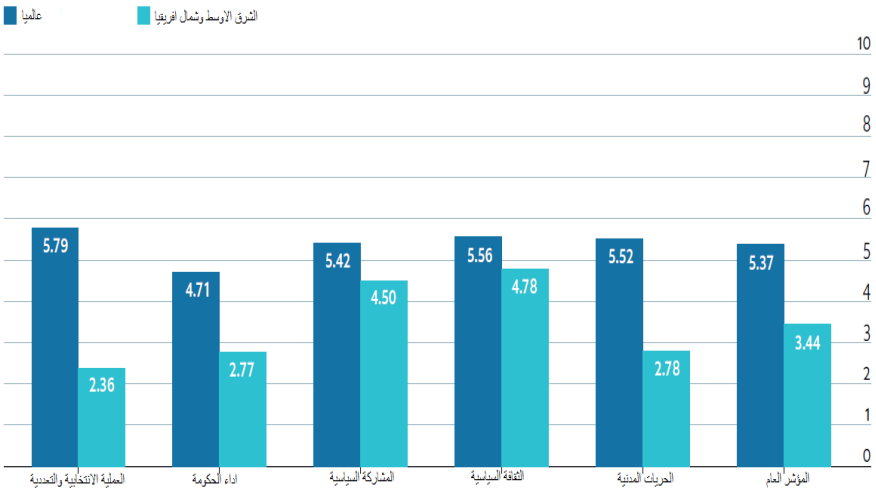

Source: The Economist Intelligence Unit.

لم يتم تضمين أي دولة في فئة "الديمقراطية الكاملة"، وتم تصنيف إسرائيل وتونس فقط على أنها "ديمقراطيات معيبة". يحتل الباقي النصف السفلي من الترتيب، وبينما يتم تصنيف عدة دول منها على أنها "أنظمة هجينة"، فإن الغالبية تصنف على أنها "استبدادية"(شكل رقم ٤).

شكل رقم (٤) مؤشرات الديمقراطية في دول الشرق الأوسط وفقا للفئة

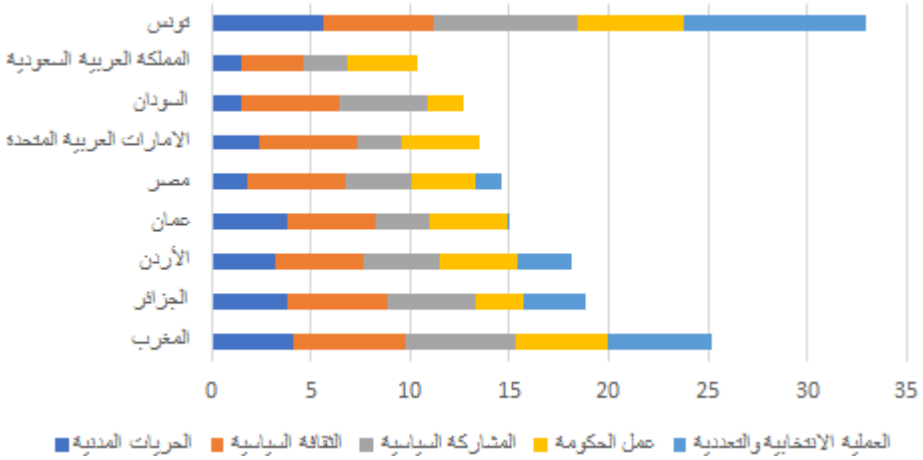

Source: The Economist Intelligence Unit.

٤) القياس الاقتصادي:

تجري هذه الدراسة على (٩) دول عربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وفقا لتصنيف البنك الدولي وتشمل كلا من: الأردن، الامارات العربية المتحدة، الجزائر، السودان، المغرب، المملكة العربية السعودية، تونس، جمهورية مصر العربية، عمان وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٦ الى ٢٠٢٠، وقد اختيرت هذه الفترة وفقا لتوافر البيانات عن متغيرات الدراسة ولجميع الدول المختارة.

أ) نموذج ومتغيرات الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة القياسية تحديد أثر الديمقراطية على النمو خلال الفترة من ٢٠٠٦ الى ٢٠٢٠ على الدول العربية محل الدراسة، وذلك وفقا لمعادلة *Barro* (١٩٩١) لدراسة محددات النمو الاقتصادي وحسب الصيغة الرياضية في المعادلة رقم (١) كما يلي:

$$EG = f(Demo, GFCF, OPEN, Inf, Popg) \quad (1)$$

$$\Delta GDPt = \alpha + \beta1\sum\Delta GDPt\text{-}i + \beta2\ \sum\Delta\ demo\ t + \beta3\sum\Delta\ GFCF\ t + \beta4\sum\Delta open\ t + \beta5\sum\Delta\ Inf\ t + \beta6\sum\Delta\ Popg\ t + et \quad (2)$$

- **متغيرات الدراسة:**

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

رمز المتغير	اسم المتغير	مصدر البيانات	فترة الدراسة
Y	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	**world development indicators (world bank)**	**٢٠٠٦-٢٠٢٠**
Demo(x1)	مؤشر الديمقراطية	**Economist Intelligence Unit**	
GFCF(x2)	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	**world development indicators (world bank)**	
Open(x3)	الانفتاح التجاري		
Inf(x4)	التضخم (التغير السنوي لأسعار المستهلكين)		
Popg(x5)	معدل النمو السكاني		

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews

المتغير التابع:

- *(y)*: وهو يشير الى النمو الاقتصادي (*GDP*) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويشير إلى مقدار التغير في رفاهية الفرد.

المتغيرات المستقلة:

- *(X1)* : مؤشر الديمقراطية (**demo**): تجدر الإشارة الى اننا سنعتمد على مؤشر (**Economist Intelligence Unit index*(EIU)***) خلال الفترة من ٢٠٠٦- ٢٠٢٠. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (٠ :١٠) حيث تشير القيمة (٠) الى انعدام الديمقراطية بينما تشير القيمة (١٠) الى الديمقراطية التامة.

- *(X2)* : متغير إجمالي تكوين رأس المال الثابت (**GFCF**): باعتباره أحد المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي ويمثل إجمالي النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد، حيث يعد عامل مهم يمكن من خلاله زيادة كفاءة العملية الإنتاجية وبالتالي زيادة مستوى النمو الاقتصادي، وقد أظهرت العديد من الأعمال النظرية والتجريبية الدور الحاسم لرأس المال كعامل مهم في زيادة مستوى النمو الاقتصادي نذكر أهمها دراسة (**Henderson & Russell, 2005, Barro, 1991)** .
- *(X3)* : يمثل الانفتاح التجاري (*open*): وهو عبارة عن مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي، وتجدر الإشارة الى اختلاف نتائج الدراسات السابقة حول أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بين من أشار الى وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي كدراسة كل من (**Fetahi-Vehapi, et al, 2015**), أما دراسة (**Rahman & Mamun, 2016**), فتوصلت إلى وجود علاقة سلبية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي. في حين توصلت دراسة (**Eriş & Ulaşan, 2013**) الى عدم وجود أي دليل على أن الانفتاح التجاري يرتبط بالنمو الاقتصادي.
- *(X4)* : يمثل معدل التضخم (**Inf**)، وتتفاوت نتائج الدراسات حول أثر معدلات التضخم على معدل النمو الاقتصادي فبينما كانت العلاقة عكسية وفقا لدراسة (**Hernando,1999**) كانت العلاقة طردية بينهما وفقا لدراسة (**Kryeziu and Durguti, 2019 , Chang-shuai, L. and L.Zi-juan, 2012**).
- *(X5)* : يمثل معدل النمو السكاني (**Popg**): وفقًا لسولو، لا يمكن لرأس المال في حد ذاته تفسير النمو الاقتصادي المستدام, وهو ما دفع (**Mankiw, 2010**) الى اقتراح توسيع نموذج سولو لدمج النمو السكاني كمصدر آخر للنمو الاقتصادي.

ب) الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (*Panel Data*) لما تتميز به من زيادة في دقة التنبؤ، كما أنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر الاختلاف بين المفردات، ووف يتم بناء نماذج السلاسل الزمنية المقطعية وفق الخطوات التالية:

- اختبار التجانس (*Hsiao Test*).
- دراسة سكون السلاسل الزمنية المقطعية.
- اختبار السببية:
- تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية.
- اختيار النموذج المناسب.
- فحص مدى ملاءمة النموذج.
- تحليل نتائج تقدير النموذج المناسب

١) اختبار التجانس (**Hsiao Test**):

يتطلب استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية أولا التحقق من تجانس البيانات محل الدراسة، وإمكانية تطبيق هذه النماذج من عدمه، وذلك من خلال اختبار (**Hsiao**) المقدم عام ١٩٨٦، ويطبق الاختبار وفق ثلاث مراحل كما يلي:

- مرحلة اختبار التجانس الكلي: من خلال التأكد من تطابق الثوابت (α) والمعاملات (β) بين الدول.
- مرحلة اختبار تجانس المعاملات (β): من خلال التأكد من تطابق المعاملات (β) بين الدول.
- مرحلة اختبار تجانس الثوابت (α): من خلال التأكد من تساوى الثوابت الفردية (α) في ظل فرضية أن المعاملات (β) المشتركة لكل المفردات

وبناءا على نتائج الاختبارات السابقة يمكن التعرف على النموذج الملائم للدراسة كما يلي:

جدول رقم (١) اختبار (*Hsiao Test*)

Specification Tests of Hsiao (1986)			
H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2			
H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous			
H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous			
Hypotheses	*F-Stat calculated*	*F-Stat table*	*Decision*
H1	*2.299769*	*1.512486*	*Reject H01*
H2	*1.395517*	*1.543054*	*Accept H02*
H3	*5.989779*	*2.015771*	*Reject H03*

من اعداد الباحث باستخدام برنامج *Eviews*

من خلال جدول (١) وعند مستوى معنوية (٥٪) فإن: رفض (*H01*) يعني رفض أن النموذج الأمثل هو نموذج التجانس الكلي، وقبول (*H02*) يعني أن المعاملات (βi) متجانسة أي متطابقة لكل الدول محل الدراسة، ورفض(*H03*) يعني أن الثوابت (α) غير متجانسة لكل الدول محل الدراسة، وعليه يكون النموذج المستخدم في الدراسة هو نموذج التأثيرات الفردية.

٢) دراسة سكون السلاسل الزمنية المقطعية:

قبل استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية يجب التأكد من سكون السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج، وذلك بدراسة جذر الوحدة باستخدام الاختبارات الإحصائية، (*LLC, IPS , ADF*) ، ويوضح الجدول رقم (٢) أن سلاسل متغيرات الدراسة (*Y, X1, X2, X3, X4, X5*) بعضها ساكنة عند المستوي (*I0*) كالمتغيرات (*X2, X3, X4*) والبعض الاخر غير ساكنة عند المستوى (*I0*) كالمتغيرات (*Y, X1, X5*) حيث إن قيمة (**P-value**) أكبر من (٠,٠٥) ويتحقق الكون عند الفرق الأول (**First Difference**) حيث إن قيمة (**P-value**) أقل من (٠,٠٥).

جدول رقم (٢) نتائج اختبارات (*LLC*، *IPS*، *ADF*) لدراسة سكون سلاسل متغيرات الدراسة

Endogenous variables			***Results***		
			LLC	*IPS*	*ADF*
Gdp pc g	*Y*	عند المستوى	*0.54042*	*0.06039*	*22.6354*
			0.7055	*0.5241*	*0.2050*
		عند الفرق الاول	*-6.83754*	*-4.80308*	*54.1152*
			0.0000	*0.0000*	*0.0000*
democracy	*X1*	عند المستوى	*-1.53637*	*0.28003*	*18.2758*
			0.0622	*0.6103*	*0.4376*
		عند الفرق الاول	*-4.97165*	*-2.80370*	*39.6951*
			0.0000	*0.0025*	*0.0023*
GFCF	*X2*	عند المستوى	*-5.49054*	*-3.40191*	*44.0337*
			0.0000	*0.0003*	*0.0006*
open	*X3*	عند المستوى	*-6.67741*	*-5.10332*	*56.5175*
			0.0000	*0.0000*	*0.0000*
inflation	*X4*	عند المستوى	*-4.68574*	*-2.72487*	*37.0786*
			0.0000	*0.0032*	*0.0051*
Pop g	*X5*	عند المستوى	*-5.19358*	*-1.48730*	*24.5944*
			0.0000	*0.0685*	*0.1365*
		عند الفرق الاول	*-16.0776*	*-10.8029*	*106.097*
			0.0000	*0.0000*	*0.0000*

من اعداد الباحث باستخدام برنامج *Eviews*

٣) اختبار السببية:

يعّد أسلوب السببّية منهجاً تجريبّياً يساعد على اختبار العلاقة بين المتغّيرات ومن ثّم تحديد اتّجاه العلاقة السببّية بينهما. واختبار جرانجر للسببية يحدد ما إذا كان اتجاه العلاقة السببية يمتد من المتغير X إلى المتغير Y: $(Y \rightarrow X)$ أو يمتد من

المتغير Y إلى المتغير X: $(X \rightarrow Y)$ وهو ما يسمى بالسببية أحادية الاتجاه (**Causality Unidirectional**) ، كما يحدد ما إذا كان كل من المتغير X والمتغير Y يسبب الآخر $(Y \leftrightarrow X)$ وهو ما يسمى بالسببية ثنائية الاتجاه (**Causality Bilateral**)، أو لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين X و Y أي أن كل منهما مستقل عن الآخر(**Case Independence**).

وتشير نتائج اختبار (**Granger Causality**) والواردة في الجدول رقم (٣) الى ان الديمقراطية لا تسبب النمو الاقتصادي في تلك الدول محل الدراسة، بينما يؤدي النمو الاقتصادي الى الديمقراطية. وهو ما يشير الى حاجة تلك الدول الى النمو الاقتصادي أولا لدعم التحول الديمقراطي.

جدول رقم (٣): نتائج اختبار (*Granger Causality*)

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1 135			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	*Obs*	*F-Statistic*	*Prob.*
DX1 does not Granger Cause DY	*123*	*2.46473*	*0.0894*
DY does not Granger Cause DX1		*3.33576*	*0.0390*

من اعداد الباحث باستخدام برنامج *Eviews*

٤) تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية:

توجد ثلاثة أساليب لتحليل أثر الديمقراطية على النمو الاقتصادي من خلال نموذج (**Panel data analysis**) هي: نموذج الانحدار التجميعي (**Pooled regression** *model*)، نموذج التأثيرات الثابتة (**Fixed effects model**)، نموذج التأثيرات العشوائية (**Random effects model**). ويبين الجدول رقم (٤)، نتائج الانحدار وفقا للنماذج الثلاثة وللمفاضلة بينهم تم الاستعانة باختبار (**Hausman**).

جدول رقم (٤): نتائج تقدير أثر الديمقراطية على النمو الاقتصادي

Variables			نموذج الانحدار التجميعي (PRM)	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نموذج التأثيرات العشوائية (REM)
C	**C**	*Coeff*	*2.758423*	*1.043675*	*2.758423*
		Prob	*0.0097*	*0.5975*	*0.0075*
GDP t-i	**GDP** t-i	*Coeff*	*0.396153*	*0.219320*	*0.396153*
		Prob	*0.0000*	*0.0149*	*0.0000*
demo	**X1**	*Coeff*	*-0.028747*	*-0.059456*	*-0.028747*
		Prob	*0.1310*	*0.0431*	*0.1175*
GFCF	**X2**	*Coeff*	*0.086331*	*0.076849*	*0.086331*
		Prob	*0.0001*	*0.0009*	*0.0000*
open	**X3**	*Coeff*	*-0.002565*	*-0.030499*	*-0.002565*
		Prob	*0.8579*	*0.0492*	*0.8531*
inflation	**X4**	*Coeff*	*0.000246*	*0.044212*	*0.000246*
		Prob	*0.9694*	*0.0420*	*0.9684*
Pop g	**X5**	*Coeff*	*-0.633586*	*-0.800235*	*-0.633586*
		Prob	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*
	C1			*-0.013405*	
	C2			*2.279577*	
	C3			*-0.959932*	
	C4			*0.499798*	
	C5			*-0.840660*	
	C6			*-1.381221*	
	C7			*4.290205*	
	C8			*-0.485580*	
	C9			*-4.023567*	
observations			*128*	*128*	*128*
R-squared			*0.584557*	*0.639319*	*0.584557*
Adjusted R-squard			*0.562498*	*0.591228*	*0.562498*
F-statistic			*26.49980*	*13.29398*	*26.49980*
Prob(F-statistic)			*0.000000*	*0.000000*	*0.000000*

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج *Eviews*

رغم أن نتائج جـدول (٤) تشير إلى أن التأثيرات الثابتة أكثر ملاءمة للبيانات المقطعيـة عبر الـدول، لارتفـاع معـامـل التحـديـد لأكثر من النموذج العشـــوائي والتجميعي، إلا أنه يفضـــل الاســـتمرار في التحليل واســـتخدام اختبار(**Hausman**) للمفاضـلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، ويوضـح جدول (٥) نتائج اختبار (**Hausman**). وذلك وفقا لفروض الاختبار التالية:

- (*H0*): نموذج التأثيـرات العشوائية هو النموذج الملائم.
- (*H1*): نموذج التأثيـرات الثابتة هو النموذج الملائم.

جدول رقم (٥): نتائج اختبار (*Hausman*)

Test cross-section random effects			
Test Summary	*Chi-Sq. Statistic*	*Chi-Sq. d.f.*	*Prob.*
Cross-section random	*30.946587*	*5*	*0.0000*

من اعداد الباحث باستخدام برنامج *Eviews*

من خلال النتائج في الجدول (٥) نصل إلى رفض الفرض العدمي وقبول البديل أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب، حيث إن القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من (٥٪)، وعليه يمكن صياغة النموذج المقترح على النحو التالـي:

$$\Delta \mathbf{GDP}_t = 1.04 + \mathbf{0.21} \sum \Delta \mathbf{GDP}_{t-i} - 0.05 \sum \Delta \mathbf{demo}_t + \mathbf{0.07} \sum \Delta \mathbf{GFCF}_t - \mathbf{0.03} \sum \Delta \mathbf{open}_t + \mathbf{0.04} \sum \Delta \mathbf{Inf}_t - \mathbf{0.80} \sum \Delta \mathbf{Popg}_t$$

٥) فحص مدى ملاءمة النموذج:

بعد أن تبين أن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات الثابتة (**FEM**) تم فحص مدى ملاءمة النموذج الذي تـم تقديـره من خلال الاختبارات السابق ذكرها، والشكل رقم (٥) يوضح ان بيانات سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يؤكده اختبار (**Jarque-Bera**) -حيث كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر مـن (٥٪).

شكل رقم (٥) نتائج اختبار التوزيع للبواقي

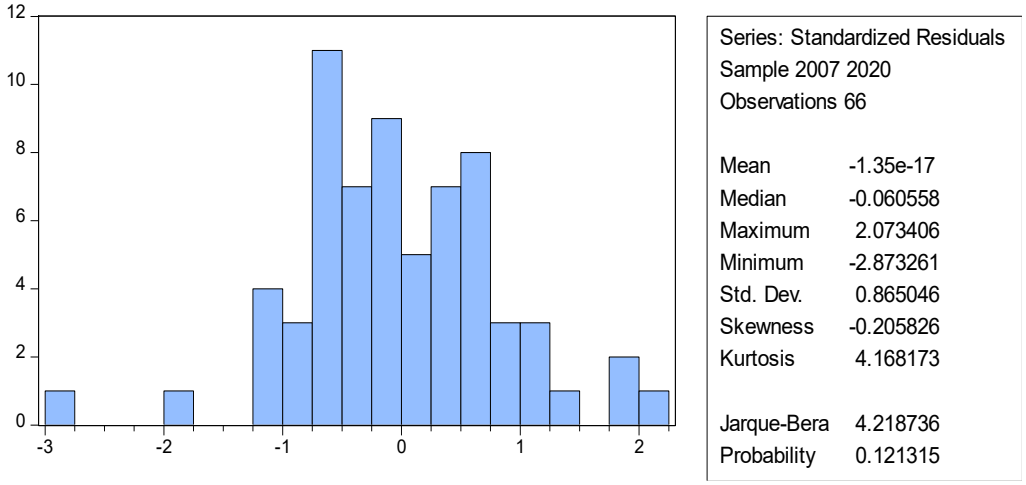

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews

٦) تحليل نتائج النموذج المناسب:

بعد أن تبين أن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات الثابتة (*FEM*) والتأكد من مدى ملاءمة النموذج، وبالرجوع إلى جدول (٤) يتبن ما يلي:

- هناك تفاوت في الإشارات الجبرية للمعاملات المقدرة. فبينما كانت الإشارات الجبرية موجبة، وبما يتفق مع النظرية الاقتصادية، التي ترى وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وكلا من: النمو الاقتصادي في السنوات السابقة، الاستثمار في راس المال الثابت، والتضخم. كانت الإشارات الجبرية سالبة لكل من الديمقراطية والانفتاح التجاري، ومعدل النمو السكاني.
- تشير النتائج إلى معنوية النموذج ككل، فقد بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (*F*)(٠,٠٠٠٠٠٠) وهي أقل من(٥٪)، مما يعني معنوية النموذج ككل إحصائيا، ويمكن استخدام النموذج المقترح في التنبؤ.
- القوة التفسيرية للنموذج المقدر مقبولة، حيث بلغ قيمة معامل التحديد المعدل (*R2 = 0.639*). أي أن (٦٣,٩٪) من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي بالدول العربية محل الدراسة خلال الفترة من ٢٠٠٦ الى ٢٠٢٠ ترجع إلى كل من النمو الاقتصادي في السنوات السابقة،

والديمقراطية، والاستثمار في راس المال الثابت، الانفتاح التجاري، التضخم، معدل النمو السكاني.

- أشارت النتائج إلى عدم معنوية الثابت (*Constant*)، كما يلاحظ اختلاف قيم الثابت من دولة إلى أخرى، ويعود الاختلاف إلى خصوصية كل دولة.
- أشارت النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة محل الدراسة معنوية إحصائيا وكان لبعضها تأثير إيجابي والبعض الاخر له تأثير سلبي ومعنوي ً إحصائيا، وجاء مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي على الدول محل الدراسة على النحو التالي:
  - الديمقراطية (*demo*): تؤدي زيادة الديمقراطية بنسبة ١٪ الى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة ٠,٠٥ .
  - إجمالي تكوين رأس المال الثابت (*GFCF*): تؤدي زيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة ١٪ الى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة ٠,٠٧ .
  - الانفتاح التجاري (*open*): تؤدي زيادة الانفتاح التجاري بنسبة ١٪ الى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة ٠,٠٣ .
  - معدل التضخم (*Inf*): تؤدي زيادة معدل التضخم بنسبة ١٪ الى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة ٠,٠٤ .
  - معدل النمو السكاني (*Popg*): تؤدي زيادة معدل النمو السكاني بنسبة ١٪ الى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة ٠,٨٠ .

٥) **نتائج الدراسة**:

١) أشارت نتائج اختبار التجانس (*Hsiao Test*) إلى أن النموذج الملائم للبيانات هو نموذج التأثيرات الفردية.

٢) أشارت نتائج اختبار جذر الوحدة إلى أن جميع سلاسل متغيرات الدراسة غير ساكنة عند المستوى (٠)، بينما يتحقق السكون عند الفرق الأول (I).

٣) أوضحت نتائج اختبار (*Hausman*) أن نموذج التأثيرات الثابتة هو المناسب، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta GDP_t = 1.04 + 0.21 \sum \Delta GDP_{t-i} - 0.05 \sum \Delta demo_t + 0.07 \sum \Delta GFCF_t - 0.03 \sum \Delta open_t + 0.04 \sum \Delta Inf_t - 0.80 \sum \Delta Popg_t$$

٤) عند فحص مدى ملاءمة النموذج المقدر، أشارت نتائج الاختبارات الإحصائية إلى أن: بيانات سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، ثبات تباين الأخطاء عبر الزمن، والنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

٥) تقديرات معالم النموذج المقترح لا تخالف فروض النظرية الاقتصادية ولا تخالف الواقع العملي.

٦) أشارت النتائج إلى معنوية النموذج المقترح ككل إحصائيا، وإلى معنوية كل متغير مستقل على حدة.

٧) تبين أن (٦٣,٩٪) من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي بالدول العربية محل الدراسة محل الدراسة ترجع إلى كل من: الديمقراطية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الانفتاح التجاري، معدل التضخم، معدل النمو السكاني.

٦) الخاتمة:

تعد العلاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية ذات طبيعة جدلية، فبينما يرى البعض ان الديمقراطية تؤدي الى دفع النمو الاقتصادي يرى البعض الاخر ان النمو الاقتصادية يحتاج الى نظم شمولية او سلطوية بشكل عام وللدول النامية بشكل خاص. وبدراسة حالة الدول العربية محل الدراسة، تشير نتائج الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين الديموقراطية والنمو الاقتصادي في تلك الدول، حيث تؤدي زيادة الديمقراطية بنسبة ١٪ الى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة ٠,٠٥. وهو ما يشير بوضوح الى ان النموذج السلطوي أفضل من النموذج الديمقراطي لدعم وتعزيز النمو الاقتصادي في تلك الدول، وبالتالي فانه من مصلحة تلك الدول الاهتمام بتحقيق مستويات أفضل للنمو الاقتصادي من خلال اعتماد سياسات اقتصادية سليمة بدل السعي وراء تحقيق مبادئ الديمقراطية التي قد تؤخر عملية النمو وتهدر الوقت.

ومن ثم يجب ان تسعى الدول العربية على رفع مستوى المساءلة والشفافية والحد من الفساد والصراعات الخارجية وحماية طويلة الأمد للحريات المدنية والسياسية واجراء الانتخابات الحرة والنزيهة ليس فقط لضمان السلام والاستقرار السياسي، بل هي أيضًا جزء لا يتجزأ من اقتصاد يعمل بشكل سليم، ولأن النظام السياسي الذي يعمل بشكل جيد يمكن أن يساهم بشكل إيجابي في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

References:

1) Acemoğlu, D., et al. (2014). Democracy does cause growth, National Bureau of Economic Research. http://www.nber.org/papers/w20004
2) Barro, (1996). "Democracy and Growth." J. Econ. Growth 1 (1): 1–27.
3) Barro, R. J., (1991), "Economic Growth in a Cross Section of Countries,"Quarterly Journal of Economics 106 , 407– 43.
4) Başar, S. and Yıldız, Ş. (2012). "The effects of economic growth on democratization". Kafkas Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi, 3(3):9-37.
5) Baum, A. Lake,(2003), The Political Economy of Growth: Democracy and Human Capital, American Journal of Political Science, Vol. 47, No. 2, Pp. 333–347.
6) Chang-shuai, L. and L . Zi-juan, (2012), Study on the relationship among Chinese unemployment rate, Economic growth and Inflation. Advances in Applied Economics and Finance, Vol.1,No.1.World science Publishers.United states.
7) Clague,et al, (1996), Property and contract rights in autocracies and democracies. Journal of Economic Growth 1, 243–276.
8) Comeau, L.,(2003). Democracy and growth: a relationship revisited. Eastern Economic Journal 29, 1–21.
9) Daron Acemoglu, et al (2019), Democracy Does Cause Growth, Journal of Political Economy, Volume 127, Number 1.
10) De Haan & Siermann,(1996), New evidence on the relationship between democracy and economic growth, Public Choice volume 86, pages175–198.
11) DICK, G, (1974), Authoritarian versus nonauthoritarian approaches to economic development.Journal of Political Economy 82:817–27.
12) Dollar & Kraay ,(2003), Institutions, trade, and growth, Journal of Monetary Economics, vol. 50, issue 1, 133-162.

13) Doucoligaos, H. and Ulubaşoğlu, M. A. (2008). "Democracy and economic growth: A meta analysis". American Journal of Political Science, 52(1):61 -83.

14) Drury, A. C., Krieckhaus, J. and Lusztig, M. (2006). "Corruption, democracy and economic growth". International Political Science Review, 27(2):121-136.

15) Eriș & Ulașan, (2013), Trade openness and economic growth: Bayesian model averaging estimate of cross-country growth regressions, Economic Modelling, Volume 33, July 2013, Pages 867-883.

16) Feng, Y. (1997). "Democracy, political stability and economic growth". British Journal of Political Science, 27(3):391-418.

17) Fetahi-Vehapi, et al,(2015) , Empirical Analysis of the Effects of Trade Openness on Economic Growth: An Evidence for South East European Countries, Procedia Economics and Finance, Volume 19, 2015, Pages 17-26.

18) Francisco L. Rivera-Batiz,(2002), Democracy, Governance, and Economic Growth: Theory and Evidence, Review of Development Economics, 6(2), 225–247, 2002

19) Gerring, John, et al, (2005), "Democracy and Growth: A Historical Perspective." World Politics 57 (3): 323–64.

20) Grier & Tullock,(1989), An empirical analysis of cross-national economic growth, 1951–1980, Journal of Monetary Economics Volume 24, Issue 2, Pages 259-276.

21) Gründler & Krieger, (2016), Democracy and growth: Evidence from a machine learning indicator, European Journal of Political Economy, Volume 45, Supplement, December 2016, Pages 85-107.

22) Haggard, S. and Tiede, L. (2011). "The rule of law and economic growth: Where are we?". World Development, 39(59):673-685.

23) Haggard,(2005), Globalization, Democracy, and the Evolution of Social Contracts in East Asia, Taiwan Journal of Democracy, P21 – 48.

24) Henderson, Russell,, (2005), HUMAN CAPITAL AND CONVERGENCE: A PRODUCTION-FRONTIER APPROACH, International Economic Review, Volume 46, Issue 4.

25) Heo, (2015),Democracy, Institutional Maturity, and Economic Development, SOCIAL SCIENCE QUARTERLY, Volume 96, Number 4.

26) Hernando , et al (1999), The role of the financial system in the growth-inflation link : the OECD experience, Banco de España — Servicio de Estudios ,

27) Hewlett, et al, (1979), Intracellular localization of the dermonecrotic toxin of Bordetella pertussis, asM Journals Infection and Immunity , Vol. 25, No. 3.

28) IDEA, Th Global State of Democracy . https://www.idea.int/

29) Jaunky, V. C. (2013). "Democracy and economic growth in sub-saharan africa: A panel data approach". Empirical Economics, 45(2):987-1008.

30) Kelsall, T., and D. Booth (2013). Business, Politics, and the State in Africa: Challenging the orthodoxies on Growth and Transformation. London: Zed Books.

31) Kormendi &.Meguire, (1985), Macroeconomic determinants of growth: Cross-country evidence, Journal of Monetary Economics, Volume 16, Issue 2, Pages 141-163.

32) Kryeziu & Durguti (2019), The impact of inflation on economic growth: The case of Eurozone, Journal of Finance & Banking Studies 8(1), 01 -09.

33) Madsen, et al, (2015), "Does Democracy Drive Income in the World, 1500–2000?" European Econ. Rev. 78:175–95.

34) Mankiw N. (2010). Macroeconomics, Harvard University seventh edition Worth Publishers 41 Madison Avenue New York

35) Murtin, & Wacziarg. (2014). "The Democratic Transition." J. Econ. Growth 19:141–81.

36) Nelson, M. A. and Singh, R. D.(1998),Democracy, economic freedom, fiscal policy, and growth in LDCs: A fresh look". Economic Development and Cultural Change, 46(4):677-696.

37) O'Donnell, (2001), Democracy Law, and Comparative Politics, Studies in Comparative International Development, Vol. 36, No. l, pp. 7-36.

38) Olson, M. (1982). The rise and decline of nations. New Haven: Yale University Press.

39) Perotti, R. (1996). "Growth, income distribution, and democracy: What the data say". Journal of Economic Growth, 1.1(1):49-187.

40) Persson, T., & Tabellini, G. (2003). The economic effects of constitutions. Cambridge: The MIT Press

41) Przeworski , et al (2000),Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the world, 1950-1990, Cambridge University Press.

42) Ray, S. and Ray, I. A. (2011). "Regional analysis on the relationship between economic growth and democracy: Evidence from India". Afro Asian Journal of Social Sciences, 2(2):1-24.

43) Rodrik & Wacziarg,(2005), "Do Democratic Transitions Produce Bad Economic Outcomes?" A.E.R. 95 (2): 50–55.

44) S. Cheung, (1998), The curse of democracy as an instrument of reform in collapsed communist economies Contemporary Economic Policy, 41 ,pp. 247-249.

45) Shen, (2002), Democracy and Growth: An Alternative Empirical Approach, BOFIT Discussion Paper No. 13/2002.

46) Sirowy & Inkeles, (1990), The Effects of Democracy on Economic Growth and Inequality: A review, Studies In Comparative International Development volume 25, pages126–157.

47) Tavares & Wacziarg,(2001), "How Democracy Affects Growth." European Econ. Rev. 45 (8): 1341–78.

48) THUROW, LESTER C, (1980), The zero-sum society: Distribution and the possibilities for economic change. New York: Basic Books.

49) Woo-Cumings,(1999), The State, Democracy, and the Reform of the Corporate Sector in Korea, The Politics of the Asian Economic Crisis, Cornell University Press, Ithaca.

The Impact of Democracy on Economic Growth in the Arab Countries During the period (2006-20120): Econometric Study Using Panel Data.

Dr. Mohamed Ahmed Mohamed Mater & Dr. Marwa Mohmed Hegazy

Abstract:

The relationship between the level of economic progress and democracy is one of the interwoven relationships that is interesting as a mutual relationship. A country's economic recovery helps to stabilize its political system and support democratization. On the other hand, the political system was one of the factors helping economic recovery, but there was a divergence of views on the impact of democracy on economic growth. This study therefore aims to measure the impact of democracy on the economic growth of a sample of 9 States in the Middle East and North Africa region. MENA, 2006-2020, using the fixed effects model. The results of the study indicate a negative moral impact of democracy on economic growth (GDP per capita) in the countries under study. This indicates that it is in the interest of those countries to pay attention to achieving better levels of economic growth through adopting sound economic policies instead of pursuing democratic principles that may delay the growth process.

Key words: Democracy, Economic Growth, Fixed effects.